تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الأستاذ: فارس طارق/ أستاذ مساعد "أ"
جامعة فرحات عباس – سطيف –1 –

fares12t@yahoo.fr

الملخص:

إن خيار الانفتاح على الاقتصادي العالمي فرض على الجزائر تبني حزمة من التدابير والبرامج الإصلاحية قصد جني ثمار هذا التوجه في مختلف المجالات، وفي هذا السياق قامت بتجسيد مجموعة من برامج التأهيل والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستهدف تكييف هذه المؤسسات مع متطلبات اقتصاد السوق وتعزيز موقعها التنافسي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فعالية سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، للوقوف على مدى مساهمة هذه السياسات والبرامج في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات التي استفادت منها.

الكلمات المفتاحية: البرامج الإصلاحية، برامج التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. القدرة التنافسية. الأداء التنافسي.

Résumé :

Le choix de l'ouverture sur l'économie mondiale a poussé l'Algérie pour adopter une série de mesures et de réformes, afin de profiter des avantages de cette tendance dans divers domains. Dans ce contexte, On a inscrit des programmes de mise à niveau et d'accompagnement pour les petites et moyennes enterprises pour l'adaptation de ce genre d'entreprises aux exigences de l'économie de marché et de renforcer leur position concurrentielle.

Ce travail a pour objectif d'évaluer l'efficacité des politiques et programmes d'appui à la Compétitivité des petites et moyennes enterprises en algerie, afin d'apprécier leur participation en termes de performances compétitive obtenues par les entreprises ayant suivies ces programmes.

MOTS CLES: des petites et moyennes enterprises . Compétitivité. performances compétitive

المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في التنمية الاقتصادية للدول، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور. وقد أدركت العديد من الدول النامية هذه الحقيقة، غير أن هشاشة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، فضلا عن التحولات الاقتصادية المتسارعة والمتلاحقة في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الخارجية الشديدة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعي الجزائر علي غرار بقية الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة تطوير قدرته التنافسية في ظل اشتداد حدة المنافسة الدولية، الناجمة عن السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، والذي تجسد من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولا شك أن ذلك يفرض تحديات جديدة على هذه المؤسسات ويجعلها تعمل في مناخ اقتصادي معقد سمته الأساسية شدة المنافسة بحيث أن بقائها فيه أصبح مرهون بقدرتها التنافسية. الأمر الذي يفرض على الإطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي بذل الجهود واتخاذ التدابير الجادة للدفع في اتجاه تنمية هذه المؤسسات وتوفير كل ما من شانه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها، وكذا إيجاد السبل التي تكفل الاستجابة لهذه التغيرات والتطورات الحاصلة علي نحو يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجعلها طرفا فاعلا في التنمية المستدامة في الجزائر.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية برامج وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحورين التاليين:

المحور الأول: برامج وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

المحور الثاني: تقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: برامج وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار سعي الجزائر لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(*) ودعم قدرتها التنافسية في ظل تزايد حدة المنافسة الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي، قامت بتجسيد مجموعة من برامج التأهيل وهيئات الدعم والمرافقة، تستهدف تطوير القدرة التنافسية لهذه المؤسسات لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وجعلها قادرة على منافسة مثيلاتها الأجنبية.

أولا: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- برنامج التأهيل الصناعي (2001-2006)(**)

يسعى البرنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل، وتشرف عليه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، يهدف إلى مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية[1]. وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 4 مليار دينار، خصص منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، وقد انطلق سنة 2001[2].

1-1- أهداف برنامج التأهيل الصناعي: يسعي برنامج التأهيل الصناعي إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

أ- على المستوى الكلي: تتمثل الأهداف على المستوى الكلي في:

- تطوير السياسات الصناعية التي تعمل على تطوير المحيط الصناعي من جميع النواحي؛
- تحضير برنامج تأهيل المؤسسات ومحيطها؛
- الشروع في توفير الوسائل التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية مباشرة أعمالها على المستوي القطاعي والجزئي.

ب- على المستوى القطاعي: إن نجاح أي برنامج تأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هيئات الدعم، فبرنامج إعادة التأهيل يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تحقيق ترقيتها وتطويرها ومن أهم هذه الهيئات:

- هيئات التكوين المتخصصة؛
- هيئات تسيير المناطق الصناعية؛
- البنوك والهيئات المالية؛
- بورصة المناولة والشراكة.

ج- على المستوى الجزئي: يعتبر تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية من أهم الأهداف على المستوى الجزئي التي يسعى إليها هذا البرنامج، حيث يتم بواسطته تحديث آليات الإنتاج المستخدمة في المؤسسة، والطرق المستعملة في العملية الإنتاجية، وكذا تطوير الكفاءة التسييرية. إضافة إلى تحسين وتطوير النوعية، الجودة والتسويق، وهذا من أجل وضع إستراتيجية حقيقية للمؤسسة في ظل اقتصاد السوق ووجود مختلف التهديدات والفرص الداخلية والخارجية، وهذا ما يدفعها لتحديد وضعيتها والعوامل الضرورية للنجاح.

1-2- الهيئات المشرفة على تطبيق برنامج التأهيل الصناعي:

أ- المديرية العامة للهيكلة الصناعية (DGRI): هذه المديرية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي مكلفة بإدارة برنامج التأهيل ويمكن أن نلخص مهامها في ما يلي[4]:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية المالية والتنظيمية للبرنامج ؛
- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ؛
- تقوم من خلال الأمانة التقنية، بدراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج وذلك قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- تحديث برامج تدريب المختصين المشاركين في البرنامج ؛
- وضع برنامج إعلامي للمؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل.

ب- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية(CNCI): أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000 وتنشط تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة ويمكن أن نلخص مهام هذه اللجنة في[5]:

- تحدد الشروط اللازمة لحصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية،
- تحديد طبيعة المساعدات والمبالغ المالية التي تستفيد منها المؤسسات لتتمكن من تنفيذ برنامج التأهيل؛
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بتطوير البيئة الخارجية للمؤسسات الصناعية وكذلك المؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة؛
- متابعة أداء المؤسسات التي استفادت من مساعدة صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات بعد دراستها وتقييمها.

ج- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI): أسس حسب القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 وبموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، وهو جهاز وزاري مشترك منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 بتاريخ 16 جويلية 2000 والمعدل والمتمم، والهدف من إنشاء هذا الصندوق هو تقديم مساعدات

مالية لتنفيذ برنامج التأهيل وهناك نوعين من المساعدات: مساعدات مالية مقدمة للمؤسسة: وذلك لتغطية نفقاتها عن القيام بالتشخيص الإستراتيجي الشامل، ووضع خطة التأهيل الخاصة بها؛ الاستثمارات المادية التي تدخل في إطار برنامج التأهيل؛ الاستثمارات غير المادية لتأهيل المسيرين والعمال وتدريبهم على استعمال التكنولوجيا. وكذا مساعدات مالية مقدمة لهيئات الدعم: موجهة لتغطية نفقات العمليات الموجهة لتحسين بيئة المؤسسات، جميع العمليات والإجراءات التي تتعلق بدراسات تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الكبرى[6].

1-3- شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي: هناك جملة من المعايير لقبول المؤسسة في برنامج التأهيل نلخصها في ما يلي[7]:

- مؤسسة جزائرية؛
- تنتمي إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية؛
- تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي؛
- تنشط منذ حوالي 3 سنوات على الأقل؛
- عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية ؛
- أن يكون صافي الأصول للسنة الحالية أو السابقة موجبا؛
- نتيجة الاستغلال (حساب 83) موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات الأخيرة.

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010):

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على أنه: في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية [8]. ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 8 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 ويمتد على مدار 6 سنوات إلى غاية 2013[***] ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دج.

2-1- أهداف البرنامج تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي[9]:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

2-2- الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- صندوق ضمان القروض (FGAR): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 [10] ، للقيام بتسهيل الحصول على القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل هذه المؤسسات من خلال منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يجب عليها أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية[11].

ب- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME): تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمويل استثماراتها سواء عند إنشائها أو تطويرها وتحديثها من خلال برامج التأهيل ويحدد المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان بـ 50 مليون دج[12].

ج- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005[13]، وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، ومن مهامها[14]:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي، واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات؛

- جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الخاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية ببرامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 وحسب المادة 71 من هذا القانون تم فتح حساب خاص برقم 124-302، وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006[15]، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين، والتي لا تعترضها صعوبات مالية، ويقوم هذا الصندوق بتمويل نشاطات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي[16]:

- النشاطات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل الدراسات المتعلقة بالتشخيص الإستراتيجي؛ إعداد مخططات تأهيل المؤسسات المقبولة؛ إعداد دراسات السوق؛ والمرافقة قصد الحصول على شهادة مطابقة الجودة وأنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الفكرية، والإبداع التكنولوجي والبحث والتطوير؛
- النشاطات المتعلقة بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل انجاز الدراسات عن فروع النشاطات، إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات، انجاز دراسات شاملة لكل ولاية، وتدعيم القدرات غير المادية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل، وتطوير الوساطة بين المؤسسات المالية والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على التمويل، وإعداد وتنفيذ مخطط إعلامي حول البرنامج بواسطة الملتقيات والأيام الدراسية والورشات، إصدار مجلات متخصصة، ومتابعة وتقييم آثار ونتائج البرنامج.

2-3- شروط الاستفادة من البرنامج: هناك جملة من المعايير لقبول المؤسسة في برنامج التأهيل نلخصها في ما يلي[17]:

- خاضعة للقانون الجزائري؛
- في حالة نشاط لا تقل عن سنتين؛
- أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل صغير أو متوسط على النحو الذي حدده القانون التوجيهي **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة.

3- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):

يعتبر أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر بأكثر من 386 مليار دج والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000 مؤسسة، على مدى خمسة سنوات بدءا من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزارة المنعقد في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME[18].

1-3- أهداف البرنامج: يمكن أن نوجزها كما يلي:

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة ولاتخاذ القرارات المناسبة؛
- إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات؛
- تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب؛
- تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة رسكلة سواء في مجال التسيير تقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2-3- سير عملية التأهيل: تتم عملية التأهيل ضمن البرنامج الجديد على مرحلتين هما:

أ- **المرحلة الأولى: التشخيص القبلي والتشخيص الكامل:** هي جرد وتحليل لكل البيانات والمعطيات عن خصائص وأداء المؤسسة، كما تعتبر هذه المرحلة تحقيق وبحث لتحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة مع إقتراح أساليب جديدة للتسيير والإنتاجية تكون ذات مواصفات عالمية تتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

ب- **المرحلة الثانية: وضع مخطط للتأهيل وخطة لتنفيذه:** بعد إنتهاء مرحلة التشخيص ووضع الحلول، تشرع المؤسسة في تحديد عمليات التحسين ووضع مخطط التأهيل ووسائل تنفيذه وفقا لرزنامة، يلي ذلك البدء في التنفيذ بمساعدة الصندوق الوطني للتأهيل أو غيره من مصادر التمويل حسب المبلغ المرصد للعملية.

3-3- المستفيدون من البرنامج: تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاعات التالية:

- الصناعة والصناعة الغذائية؛
- البناء والأشغال العمومية والري؛
- الصيد البحري؛
- السياحة والفندقة؛
- الخدمات؛
- النقل؛
- خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وعلى كل مؤسسة ترغب في الاستفادة من مساعدة هذا الصندوق لتمويل عملية تأهيلها بعد عملية التشخيص، أن تودع ملفا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو على مستوى فروعها الجهوية على أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

- طلب موجه إلى معالي/ وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- تصريح تشخيصي للمؤسسة؛
- نسخة من الحصيلة الجبائية (الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج) للسنتين الأخيرتين مصادق عليه من طرف إدارة الضرائب؛
- نسخة مصادق عليها من طرف السجل التجاري في إطار الصلاحية؛
- الوضعية تجاه الضمان الاجتماعي Cnas و Casnos.

3-4- محاور البرنامج: يتركز البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: أنشطة التشخيص؛

المحور الثاني: أنشطة الاستثمار المادية وغير المادية؛

المحور الثالث: أنشطة التدريب والمساعدة التقنية[19].

ثانيا: البرامج الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDpme)[****]

في إطار إنجاح الشراكة الأورومتوسطية، اللجنة الأوروبية على تقديم عدة أشكال من الدعم لدول جنوب المتوسط، وتحضيرا لتكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأقلمتها مع اقتصاد السوق والمنافسة، قامت بتنفيذ برنامجين رائدين في هذا السياق هما: EDpme I و EDpme II

1- برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDpme I) (2002-2007):

يتمثل الهدف الإجمالي للبرنامج في تأهيل وتحسين القدرة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بدأ البرنامج نشاطه في سبتمبر 2002 واستمر حتى ديسمبر 2007، و قد تم تسييره من طرف فريق من الخبراء الأوروبيين والجزائريين متكون من 25 خبير (21 جزائري و4 أوروبيين) بغلاف مالي بلغ 62.9 مليون أورو توزع كما يلي: 57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوربية، أما الحكومة الجزائرية فتمول بـ 3.4 مليون أورو، والمبلغ الباقي والمقدر بـ 2.5 مليون أورو فتموله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة[20].

2- برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (EDpme II) (2009-2012):

البرنامج تم بموجب اتفاقية بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال شهر مارس 2008، وتضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات. يقدر الغلاف المالي لهذا البرنامج بـ 44 مليون أورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو، أما 04 ملايين أورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر .وتم تحديد مدة البرنامج بـ 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009[21].

ويغطي هذا البرنامج ثلاثة محاور تتمثل فيما يلي[22]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية؛
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ودعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

والجدول الموالي يلخص نتائج برامج تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم (1): نتائج برامج تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

البيان		طبيعة العملية	الانجازات
البرنامج	الفترة		
برنامج التأهيل الصناعي	2001-2006	الانخراطات	492
		المصادقة	355
		نشاط فعلي	151
برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDpme I)	2002-2007	الانخراطات	685
		المصادقة	445
		نشاط فعلي	65
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2007-2010	الانخراطات	529
		المصادقة	351
		نشاط فعلي	279
برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (EDpme II)	2008-2012	الانخراطات	200
		المصادقة	120
		نشاط فعلي	-----
البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2011-2014	الانخراطات	4783
		المصادقة	2626
		نشاط فعلي	-----

المصدر:من إعداد الباحث بناءاً على:

- Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles: ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, Algérie, Juin 2010, p 02.

- سهام عبد الكريم: سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 146.

- Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

- Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Algérie, 24 février 2010, P 10.

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، 2016، العدد: 29، ص 32.

ثالثا: السياسات الأخرى لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- ترقية مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في هذا الإطار سعت الجزائر ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإقامة محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل. وقد تمثل هذا الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير

2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل.

1-1- مشاتل المؤسسات (Pepinieres D'entreprises): وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل احد الأشكال التالية:

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث[23].

وما يلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل أنه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، وهو المفهوم الأقرب إلى حاضنات الأعمال التقنية.

1-2- مراكز التسهيل (Centres de Facilitation): وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والغاية من استحداثها هي تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[24].

2- الدعم المعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جانبا يتعلق بالدعم المعلوماتي لهذه المؤسسات، حيث نصت المادة 11 منه على أنه من التدابير المساعدة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، التكنولوجي والمهني المتعلق بهذه المؤسسات. كما تضمن الفصل الرابع منه جانبا يتعلق بتطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 24 على تأسيس بنك معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشي والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، فتطبيقا لإحكام المادة 24 صدر المرسوم التنفيذي رقم 05-09 المؤرخ في 04 جانفي 2009، والمحدد لكيفيات وضع بنك معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بنشاط هذه المؤسسات ومعالجتها ونشرها، إضافة إلى تحقيق مايلي[25]:

- إنشاء نظام إحصائي ناجع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إثراء المنظومة الإحصائية الوطنية؛
- وضع تحت تصرف المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات الاقتصادية المعلومات الملائمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر.

3- دعم وترقية القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أجل تشجيع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصدير المنتجات المحلية، تم إنشاء البرامج والهيئات الآتية [26]:

- البرنامج الوطني لدعم القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Optimexport)
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) ؛
- صندوق ترقية الصادرات (FSPE)؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) ؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

المحور الثاني: تقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اعتمدنا على نتائج تقرير:" تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الذي تعده المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) ، بالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي . (BEI) والمنبثق من مبادئ ميثاق قانون الأعمال الصغيرة Small Business Act (SBA)[*****].

ويقييم التقرير سياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمسة أبعاد رئيسية هي [27]: **البعد الأول**، خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها؛ **البعد الثاني**، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية؛ **البعد الثالث**، تنمية ودعم الكفاءات والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ **البعد الرابع**، دعم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ **البعد الخامس**، دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها

يحلل ويقييم هذا المحور أدوات السياسة الحكومية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق والفرص المتاحة في الأسواق، وينقسم إلى ثلاثة أبعد أساسية هي[28]:

1- خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يوفر هذا البعد لمحة عامة عن أدوات وبرامج السياسة، التي تهدف إلى سد الثغرات في المعلومات ومحدودية توافر الخدمات الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2- توافر معلومات هادفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقييم هذا البعد توافر معلومات واضحة وهادفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3- تنشيط الصفقات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يركز هذا البعد على كيفية توفير فرص متكافئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الصفقات العمومية.

والجدول الموالي يوضح نتائج تقييم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر.

جدول رقم (2): تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر

خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
حزمة خدمات الدعم	2	2	2.5
توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات	1	1.5	2
الحصول على الخدمات	2	2	3.5
خدمات دعم إنشاء المؤسسة	2	3	3.5
حاضنات الأعمال	2	2	2.5
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**2.9**

توافر معلومات هادفة للم ص م	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات من خلال القنوات التقليدية	3	2	3
توافر المعلومات عبر الانترنت للمؤسسات	2	2.5	3
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**3**

تنشيط الصفقات العمومية لفائدة الم ص م	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
تجزئة العروض في حصص	1	غير معتمد	4
إعلام ونشر فرص الصفقات العمومية	1	غير معتمد	4
اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات العمومية	1	غير معتمد	2.5
ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات	1	غير معتمد	4
الانفتاح على الشركات الأجنبية والم ص م	1	غير معتمد	1.5
ثبات مستوي التأهيل والمتطلبات المالية المطلوبة	1	غير معتمد	3.5
المتوسط المرجح الشامل		**غير معتمد**	**3.3**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج تقرير: تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق التحسن الملحوظ في نتائج تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوافر معلومات هادفة لهذه المؤسسات سنة 2013 مقارنة بسنة 2008. إذ ارتفع مؤشر التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 2.9 سنة 2013 بالنسبة لخدمات الدعم، وتعود الزيادة بصورة واضحة للجهود المبذولة لتطوير هذه المؤسسات في ظل البرنامج الوطني الجديد للتأهيل الذي يشكل أضخم برنامج لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بميزانية تتجاوز 386 مليار دج. كما ارتفع مؤشر التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 3 سنة 2013 بالنسبة لتوافر معلومات هادفة لهذه المؤسسات، وهذا نتيجة مساعي الوزارة لتأسيس بنك معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ما يخص تنشيط الصفقات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد كان مؤشر التقييم الإجمالي 3.3 سنة 2013، حيث وصل مؤشر ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات إلى 4، وهذا نتيجة تفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMA). وهو ما يؤكد على زيادة انفتاح الصفقات العمومية لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع المادة 55 مكرر01 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-23 لسنة 2012 والتي تشجع على تحديد 20% من العقود الحكومية للمؤسسات الصغيرة.

ثانيا: تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية

يحلل ويقييم هذا المحور السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز التواصل والشراكة الأورومتوسطية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من فرص السوق الموحدة، وكذا تنمية العناقيد وشبكات الأعمال. والجدول الموالي يوضح نتائج تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية في الجزائر[29].

جدول رقم (3): تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الشبكات والشراكة الاورومتوسطية في الجزائر

دعم الم ص م للاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
العناقيد والشراكات الأورومتوسطية بين المؤسسات	2	1	2
الشبكات الأورومتوسطية لخدمات دعم المؤسسات	2	1.5	2
برامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية	2	1	1
المتوسط المرجح الشامل		**1.2**	**1.7**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج تقرير: تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتبين من الجدول أنه بالرغم من التحسن الطفيف في مؤشر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية سنة 2013 مقارنة بسنة 2008، إذ ارتفع مؤشر التقييم من 1.2 إلى 1.7. ويعود مستوي هذا التقييم المتواضع لعدم استفادة الجزائر من أغلب برامج الشبكات الأورومتوسطية لربط ودعم المؤسسات، على عكس تونس والمغرب (مؤشر تقييم 3.7) اللذان يستفيدان من العديد من هذه الشبكات على غرار: شبكة مؤسسة أوروبا (EEN) لدعم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص سوق الاتحاد الأوروبي، وشبكة الاستثمار (ANIMA) التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات والعناقيد في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا: تقييم تنمية ودعم الكفاءات والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقييم هذا المحور مجالات السياسة الحكومية الرامية لدعم الكفاءات والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويعتمد على بعدين أساسيين هما[30]:

1- **كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقييم سياسات وممارسات تنمية رأس المال البشري وتأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويركز على وجه الخصوص مدي توافر التدريب ومدي ملائمته لاحتياجات هذه المؤسسات، جودة التدريب وتكيفه مع المؤسسات الناشئة والمتوسعة؛ وكذا ضمان الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **دعم الإبداع:** يقييم سياسات دعم الإبداع ونقل التكنولوجيا مثل نقل وضع مقاربة إستراتيجية للسياسة الإبداعية وإنشاء مراكز للإبداع والتكنولوجيا، أو تطوير خدمات واسعة من الدعم التقني والمالي.

والجدول الموالي يبين نتائج تقييم تنمية ودعم الكفاءات والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم (4): تقييم تنمية ودعم الكفاءات والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دعم كفاءات الم ص م	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
تحليل احتياجات التدريب (TNA)	3	غير معتمد	2
توافر التدريب	2	1	3.5
تدريب المؤسسات الناشئة (start-ups)	2	2	2
تدريب المؤسسات	2	1	1
نمو المؤسسات	2	1	3
الوصول إلى الأسواق الدولية	3	2	2
ضمان الجودة	2	غير معتمد	2
كفاءات التنمية المستدامة للمؤسسة (SSED)	3	غير معتمد	2.5
المتوسط المرجح الشامل		---	**2.7**

دعم الإبداع في الم ص م	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
ممثلي الكفاءات والمهام	2	غير معتمد	2
المقاربة الإستراتيجية للإبداع في الم ص م	3	2	2.5
تخصيص ميزانية للإبداع الم ص م	2	غير معتمد	2
إنشاء مراكز للابتكار والتكنولوجيا	1	1.5	2
المعلومات عن خدمات دعم الإبداع	2	غير معتمد	2
الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير	1	غير معتمد	3
خدمات الدعم المالي	1	2	3
الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين الم ص م والمؤسسات البحثية والجامعات	1	غير معتمد	2.5
حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبدعة المرتبطة بالتكنولوجيا	1	غير معتمد	2
حدائق العلوم/ العناقيد التنافسية ومرافق تعزيز التشبيك	1	1	2
المتوسط المرجح الشامل		---	**2.3**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج تقرير: تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من الجدول السابق يلاحظ عدم تحسن أغلب مؤشرات تقييم دعم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما نلمسه من خلال ثبات مؤشرات تقييم تدريب المؤسسات الناشئة، تدريب المؤسسات والوصول إلى الأسواق الدولية. وبالرغم من ضعف مؤشر تقييم دعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2.3)، مقارنة بتونس والمغرب (3.4). فانه يلاحظ التحسن في مؤشر العناقيد التنافسية، وكذا مؤشر حاضنات الأعمال الإبداعية والتكنولوجية؛ والذي يرجع أساسا إلى برنامج (GIZ DEVED) لتجميع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عناقيد الامتياز، الذي بادرت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار إلى إطلاقه سنة 2010 بالتعاون مع هيئة التعاون الفني الألماني. كم تم استحداث حاضنة أعمال دعم الإبداع سيدي عبد الله، وكذا إطلاق ثلاث حاضنات أعمال تكنولوجية بكل من وهرن باتنة وعنابة.

رابعا: تقييم دعم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحلل ويقييم هذا المحور مبادرات دمج الكفاءة الايكولوجية والابتكار الايكولوجي في الاستراتيجيات المرتبطة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإبداع، وكذا توافر الخبرة في القضايا البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واستخدام نظم إدارة البيئة والمعايير البيئة، وتمكين هذه المؤسسات من تحويل التحديات البيئية إلى فرص[31]. والجدول الموالي يوضح نتائج تقييم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (5): تقييم دعم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دعم التوجه البيئي للم ص م	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
التوجه على الاستراتيجيات الصديقة للبيئة في مجال دعم م ص م، الصناعة والإبداع	1	غير معتمد	3
تحسين توافر الخبرة للم ص م في القضايا البيئية	1	غير معتمد	3
تشجيع استخدام نظم الإدارة البيئة والمعايير البيئة	1	غير معتمد	3
المتوسط المرجح الشامل		---	**3**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج تقرير: تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على اعتبار أن التوجه البيئي للمؤسسات يشكل هدفا أساسيا للتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تنشط أزيد من 273.000 مؤسسة في هذا المجال من بينها 3400 مؤسسة لجمع الفضلات المنزلية والصناعية، و30.000 مؤسسة للخدمات المرتبطة بالمحيط (الدراسات والفحص، الاستشارة، التكوين والمخابر)، كما تم توفير التدريب في مجال القضايا البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل العديد الهيئات مثل المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (IARD)، ومعهد بحوث التنمية المستدامة (IRDD). وكذا تشجيع استخدام نظم الإدارة البيئة والمعايير البيئة حيث تحصلت 75 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على شهادة ISO 14001. وهذا ما نلمسه من خلال حصول الجزائر على مؤشر التقييم 3.

خامسا: تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحلل ويقييم هذا المحور المبادرات الرامية إلى تعزيز تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كتفعيل استراتيجيات الترقية التجارية، برامج ترقية الصادرات وتبسيط إجراءات التجارة الدولية.

ويعتمد على بعدين أساسيين هما[32]:

1- تنفيذ السياسة التجارية؛
2- تبسيط إجراءات التجارة الدولية.

والجدول الموالي يبين نتائج تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم (6): تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تنفيذ السياسة التجارية	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات	3	1.5	1.5
اتفاقيات التجارة المتوسطية	2	1	3
تقديم المعلومات حول الأسواق الدولية	2	غير معتمد	3
برامج تدعيم القدرات التصديرية	2	غير معتمد	2
المتوسط المرجح الشامل		**---**	**2.3**

تبسيط إجراءات التجارة الدولية	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008	نتائج تقييم سنة 2013
مستوي حوسبة إجراءات التجارة الدولية	1	1.5	2
نوعية الحصول على معلومات أنظمة وإجراءات التجارة الخارجية	1	1.5	3
الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الخارجية	1	1.5	2.5
المتوسط المرجح الشامل		**1.5**	**2.5**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على نتائج تقرير: تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتضح من الجدول أعلاه تواضع مؤشرات تقييم برامج دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة بما يتعلق بمؤشر الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات الذي لم يتجاوز 1.5 منذ سنة 2008، على خلاف تونس والمغرب (مؤشر التقييم 3.5 و4 على التوالي).

ويمكن تلخيص تقييم أبعاد سياسات ترقية القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3): تقييم أبعاد سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

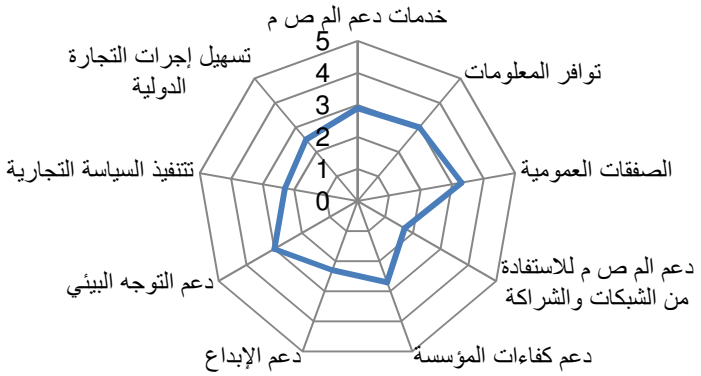

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على بيانات الجداول: 2، 3، 4، 5، 6.

الخاتمة:

من خلال العرض يتبين أن الجزائر سعت جاهدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث العديد من الآليات الداعمة، وركزت بصفة خاصة على تدعيم تنافسيتها لضمان بقائها واستمراريتها في ظل تزايد حدة المنافسة، وكان ذلك من خلال تسطير مجموعة من برامج التأهيل وهيئات المرافقة. وقد انعكس هذا الاهتمام على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؛ إلا انه على الرغم من هذا التطور فان الواقع يبين أنها غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية.

إذ أن ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب عملا دؤبا ومستمرا وشاملا، وإستراتيجية وطنية واضحة المعالم والأهداف. لذلك على الإطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي في الجزائر اتخاذ التدابير الجادة للدفع في اتجاه تجاوز نقاط الضعف في مجالي الكفاءات والإبداع، وتمتين الروابط بين المؤسسات وتحسين التكوين، وتنمية روح المقاولة، وتحقيق التكامل الوثيق بين سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الصناعية، العلمية، التكنولوجية والتعليمية.

الهوامش:

(*) إن التعريف المعتمد بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على ما يلي: "تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية".

(**) لا يزال البرنامج متواصلا مركزا على متابعة المؤسسات العمومية والمؤسسات التي توظف أكثر من 20 عاملا، وله مقر يسمي المديرية العامة للتنافسية الصناعية بوزارة الصناعة والمناجم.

(1) Farida Merzouk, PME et Compétitivité En Algérie, la revue de l'économie et de management, n: 9, Université Tlemcen , 2009, p11.

(2) سهام عبد الكريم: سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PMEII، مجلة الباحث، العدد 9 ، جامعة ورقلة ، 2011 ، ص 144.

(3) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات: التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص 181-184.

(4) Mohamed Lamine Dhaoui, Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, guide Méthodologique, organisation des nations unies pour le développement industriel, Vienne, 2002, p 74.

(5) المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الجريدة الرسمية، العدد 43 الصادرة بتاريخ 2000/07/19، ص 06.

(6) القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، الجريدة الرسمية، العدد: 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25، ص 74-75.

(7) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات: مرجع سابق، ص 189-190.

(8) المادة 18 من القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص 07.

(***) هذا قبل تعديل البرنامج لاحقا وتعويضه بالبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).

(9) سهام عبد الكريم: مرجع سابق، ص 145.

(10) المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص 13.

(11) المطبوعات الداخلية للصندوق على الموقع: www.FGAR.dz

(12) المطبوعات الداخلية للصندوق على الموقع: www.cgci.dz

(13) المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 32 الصادرة بتاريخ 2005/05/04، ص 28.

(14) المادة 05 من المرسوم نفسه، ص 28.

(15) المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006، المحدد لكيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 45 الصادرة بتاريخ 2006/07/09، ص 17.

(16) عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان: تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص 12.

(17) بوشويط ابتسام: آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، ،رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة، 2010 ، ص 58. (غير منشورة)

(18) Moussaoui rachid (Directeue ANDPME): seminaire regionale, programme national de la mise à niveau des PME , Mostaganem, 30 Juin 2011, p04.

(19) المطبوعات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموقع: www.ANDPME.dz

(****) EDPME: Programme D`Appui Au Développement Des PME.

(20) غدير احمد سليمة: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 136.

(21) سهام عبد الكريم: مرجع سابق، ص 147-148.

(22) Programme D'Appui Aux PME/PMI Et à La Maîtrise Des TIC (PME II), dossier de presse, Atelier de visibilité, hôtel el djazair, Algérie, 24 Février 2010, p 02.

(23) المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 16-17.

(24) المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 18.

(25) المرسوم التنفيذي رقم 05-09 المؤرخ في 04 جانفي 2009، المحدد لكيفيات وضع بنك معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2009/01/11، ص 10.

(26) المطبوعات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموقع: www.optimexport-dz.org

(*****) يشكل ميثاق قانون الأعمال الصغيرة الإطار الشامل لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(27) Politiques En Faveur Des PME Afrique Du Nord Et Moyen-Orient 2014: Évaluation sur la base du SMALL BUSINESS ACT pour l'europe, Éditions Union Européenne, Fondation Européenne Pour La Formation, Organisation De Coopération Et De Développement Économiques, 2014, P 209-210.

(28) ibid, p 115.
(29) ibid, p 149.
(30) ibid, p 161.
(31) ibid, p 183.
(32) ibid, p 193.